

تجارة الأسلحة النارية في جنوب إفريقيا في أواخر القرن التاسع الميلادي والأثار المترتبة عليها

إعداد : د / محيي الدين محمد مصيلحي

موضوع تجارة الأسلحة النارية من الموضوعات التي حظت بالقليل من الدراسات المتخصصة ، رغم أهميتها بالنسبة لافريقيا ، لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً باستغلال القارة واستعمارها ، وتبرز آثار استخدام نتاج الحضارة الأوربية في التوسيع والسيطرة وانهيار القوى البشرية والثروات التعدينية لقارة كانت بكر إلى عهد قريب . وعلاقة إفريقيا بالأسلحة النارية علاقة قديمة ترجع إلى الفترة التي أعقبت اكتشاف الأمريكتين ، لأنها حل محل الأسلحة التقليدية في الردع والقهر وصيد الرقيق من أجل شحنه من سواحل إفريقيا لحساب الأوروبيين إلى العالم الجديد .

وقد دخلت الأسلحة النارية إلى جنوب القارة الإفريقية منذ بدء وصول الأوروبيين إليها في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر^(١) ، حين تمكن البرتغاليون من الالتفاف حول إفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وازداد دخول هذه الأسلحة مع بدء الاستقرار الأوروبي في

(١) شوقى عطا الله الجمل — تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها المعادى ١٩٨٠ — الطبعة الثانية ص ١٧٥ .

هذه المنطقة على يد الهولنديين في عام ١٦٥٢^(٢) ، وتسربت هذه الأسلحة من مستعمرة الرأس جنوباً إلى بقية أجزاء جنوب القارة مع المستوطنين والتجار الأوروبيين والمبشرين ، ولعب المسؤولون الأوروبيون دوراً كبيراً في رواج هذه التجارة في هذا الجزء من القارة الإفريقية ٠

وكانت تجارة الأسلحة النارية في جنوب إفريقيا تجارة مشروعة بالنسبة للأوروبيين ؛ في الوقت الذي حظرت فيه رسميًا حيازة السلاح لأول مرة بالنسبة للافريقيين منذ عام ١٦٧٧ في مستعمرة الرأس^(٣) ، وقد برع الأوروبيون ضرورة حيازتهم للأسلحة لحاجاتهم إليها للدفاع عن النفس ضد اعداءات القبائل الإفريقية ، ولصيد الفيلة ، وقتل الحيوانات المفترسة ، وفي صيد الرقيق الأسود للعمل في أراضيهم الزراعية ورعاى القطعان الأوروبية^(٤) واستخدم الأوروبيون هذه الأسلحة النارية في توسيعهم من الرأس تجاه الشمال ، وبفضل هذه الأسلحة النارية تمكّن البوير من تأسيس مستعمرة في الأورنج الحرة والترنسفال ٠

وتعلم الإفريقيون طريقة استخدام الأسلحة النارية من الأوروبيين ، واشترك الإفريقيون الموالون لهم في الاغارة على أخوانهم من رجال القبائل التي تصدت بالمقاومة للأوروبيين ٠ ووصلت الأسلحة النارية إلى الإفريقيين عن طريق الرقيق الهارب من مزارع الأوروبيين ومراعيهم ؛ وكان هذا الرقيق يفر أحياناً بعد أن يتمكن من سرقة بعض الأسلحة النارية من مزارع البيض ، وكانت هذه الأسلحة تصل إلى الإفريقيين الذين يستخدمونها في مقاومة البيض ٠

(2) Shula Marks and Anthony Atmore, Journal of African History, Vol. 12. No. 4, 1971. Firearms in Southern Africa, p. 517.

(3) Agra Hamilton, The Native policy of the voortrekkers, Cape-town, 1928, p. 5-10.

(4) Shula Marks and Anthony Atmore. op. cit., pp. 518-519.

ومن ناحية أخرى كان البوير يستخدمون قبائل الهوننوت الموالية لهم من أجل مساعدتهم في القبض على الرقيق المارب ، وكان شرط الاستخدام هو معرفة استخدام الأسلحة النارية (٥) وعلم المهوتنوت أخوانهم من الأفريقيين استعمال السلاح ، وزودهم بها في أحيان كثيرة .

وأحس الأوروبيون بالخطر من جراء حيارة الأفريقيين للأسلحة النارية ، فطبقوا الحظر على حيازته واستخدامه حتى بالنسبة للقبائل الموالية لهم ، وشمل الحظر المهوتنوت ، أنفسهم ، وظل جنوب إفريقية يشهد سلسلة من التقييدات على حيارة الأفريقيين للسلاح ، وكان آخر هذه الحظورات هو الحظر الذي طبقه الناتال في عام ١٩٠٦ على حيارة الأسلحة للأفريقيين ، ويشير الفشل في تطبيق سياسة الحظر على حيارة الأفريقيين للأسلحة النارية على امتداد أكثر من قرنين ونصف قرن إلى عدة ظواهر منها : الربحية العالية التي كان يجنيها بائعو السلاح (٦) ، والتراثي الذي كانت تبديه السلطات الاستعمارية بالنسبة لرواج هذه التجارة ، والتورط من جانب المسؤولين أنفسهم في هذه التجارة (٧) واشتغال وسائل قبليين في عمليات نقل الأسلحة من الساحل نحو الداخل ، هذا فضلاً عن أن هذا الرواج يؤكد اهتمام الأفريقيين بحيازة الأسلحة النارية ، وادرائهم لتفوقها على أسلحتهم التقليدية ، وهذه ظواهر تستحق الدراسة والتحليل ، وسنحاول التعرض لها في هذا البحث :

ويلاحظ أن الأفريقيين رغم طول عهدهم بالأسلحة النارية في جنوب القارة فإنهم ظلوا حتى أواخر القرن التاسع عشر يستخدمونها استخداماً محدوداً لا بسبب الحظر على حيازتهم لها ، وإنما بسبب ارتفاع أسعارها

(5) C. O. 107 No. 58898, O. Laryon to Barry, May 28, 1878.

(6) F.O. 5732/73 Scott to Salisbury, June 14, 1888.

(7) J. B. R. Wallis, *The Matabele Journals of Robert Moffat*, London, 1945, p. 91.

ووجههم بطريقة تشغيلها وصيانتها ، وصعوبة نقلها من منطقة لأخرى ، واستحالة استخدامها في موسم المطر ، وظلوا يفضلون الأسلحة التقليدية عليها كالسهام والرماح والأقواس⁽⁸⁾ . واقتصر استخدام الافريقيين لها على المفاحرة بها ، واضفاء الهيبة على أنفسهم باقتدائهم لها ، وعلى اطلاقها للتحية ، أو الارهاب لاعدائهم القبليين بصوت فرقعتها المرتفعة ، ولصيد الحيوانات البرية⁽⁹⁾ ، أما استخدامها في الحروب القبلية فكان خادرا ، أما في الحروب ضد الأوربيين فانهم أدركوا أن قلة ما بيدهم من سلاح ذاكرة لا يجعلهم قادرين على مواجهة البيض ، وعلى هذا فانهم خادرا ما استخدموها ضدهم حتى أواخر القرن التاسع عشر ، بل كثيرا ما تجنبوا الدخول في حروب نظامية مع الأوربيين لأجل هذا السبب⁽¹⁰⁾ ، وكانوا يلجأون إلى حرب العصابات ضدهم ، وساعدهم على هذا معرفتهم الجيدة بظروف بلادهم الجغرافية ، ونجحوا في ذلك نجاحا ملحوظا .

أواخر القرن التاسع عشر وتجارة الأسلحة النارية في جنوب إفريقيا :

وأدى التكالب الأوروبي على القارة الإفريقية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وما صحبه من زيادة وفود المغامرين والتجار والمبشرين الأوروبيين إلى إفريقيا إلى زيادة دخول الأسلحة النارية إلى جنوب إفريقيا . وفي أوروبا ارتبطت ظاهرة تصدير السلاح إلى إفريقيا بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت تسود هذه القارة في تلك الفترة . ذلك أن القارة الأوروبية شهدت تطورا صناعيا كبيرا ترتب عليه التقدم في صناعة السلاح وتطوره ، والاستغناء عن

(8) Shula Mrks Anthony Atmore. Op. cit., p. 518.

(9) W. R. Chanler, Through Jungle and Desert, London, 1986, p. 217.

(10) Beachey, R. W. The Arms Trade in East Africa, in the late 19th century, Journal of African History Vol. 8, No. 3, 1962.

pp. 451-452.

المخزون الضخم العتيق الذى تبقى لدى دولها منذ حروب نابليون والقرم⁽¹¹⁾

ولم يكن أمام أوروبا إلا أن تصدر الفائض من السلاح العتيق إلىAfriقيا التي كان يناسبها هذا الطراز من السلاح لتأخرها ، وعدم دراية كثير من سكانها بنوعيات الأسلحة الجيدة — هذا فضلاً عن أن هذه الأسلحة النارية كانت تبهر الكثير من الأفريقيين لتفوقها على الأسلحة التقليدية التي خبروها . ورأت أوروبا أن تصدير هذا السلاح العتيق إلىAfriقيا يحقق لها تخلصاً من مخزون سلع أصبح لا قيمة له ، بل أن كثيراً منه كان قد فقد فاعليته ، وأصابه العطب⁽¹²⁾ ، ويتيح لها الحصول على عائد مالي ضخم من بيعه ، وذلك لأن أسعار السلاح في Afriقيا كانت مرتفعة بسبب تهافت الأفريقيين عليه . وأتاحت ضخامة الأساطيل التجارية الأوروبية فرصة جيدة لتصدير السلاح . وفي الوقت الذي كان بيع الأسلحة النارية يمثل عائداً اقتصادياً جيداً ، فإنه كان يساعد الدول الأوروبية على التوغل في الداخل من أجل رواج التجارة المشروعة ، لأنها عن طريق هذا السلاح كان يمكن للتجار الأوروبيين أن يأمنوا لأنفسهم الملاحة الحرة في الانهار الافريقية ونقل بضائعهم إلى الداخل .

ويلاحظ أن التقدم التكنولوجي قد صحبه في أوروبا زيادة في سكانها نتيجة ارتفاع المستوى الصحي ، كما صحبه فائض في العمالة ، وهجرة الفائض نرأس المال الصناعي ، وعلى هذا ارتبطت هذه الظواهر بظاهرة الاستعمار الاستيطاني في Afriقيا حيث تجد العمالة الفائضة ورأس المال المصدر فرضاً متزايدة للنمو داخل القارة البكر ، واتضح أثر هذه العوامل في ضغط المستوطنين البريطانيين في الرأس على البوير وهجرة البوير إلى الشمال ، وصاحب هذا استخدام متزايد للأسلحة النارية من جانب الأوروبيين ضد الأفريقيين لازاحتهم من المناطق الخصبة الملائمة إلى أماكن أقل

(11) Ibid., p. 451.

(12) Ibid, pp.451-452.

خصوصية (١٣) على نفس النسق الذي حدث في الأميركيتين حين طارد المستوطنون السكان الأصليين ودفعوهم إلى أماكن نائية سيئة ، وأتاحت المذاه بالاقتصادية التي راجت في أوروبا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والتي نهضت أساساً على مبدأ حرية التجارة للأوربيين (١٤) ، في مستعمرات جنوب إفريقية فرضاً واسعة للحصول على الأسلحة النارية بكميات كبيرة .

ولنا ملاحظات حول تجارة الأسلحة النارية في جنوب إفريقية في أواخر القرن التاسع عشر :

أولاً : أن نوعية الأسلحة النارية التي وصلت إلى جنوب إفريقية كانت أعلى بكثير من هذه الأسلحة التي وصلت إلى أجزاء أخرى من إفريقيا لعدة أسباب أهمها أن الإفريقيين في الجنوب كانوا أكثر خبرة من غيرهم في استخدام الأسلحة النارية لطول معاشرتهم للأوربيين ، كما عرّفوا طريقة صيانتها واصلاحها ، إلى جانب تصنيع البارود محلياً في حالة قلة المستورد منه (١٥) ، هذا فضلاً عن أن الأسلحة المصدرة لهذا القسم من القارة كان يقصد بها أن تصل إلى أيدي طائفة من الأوربيين الذين استوطنوا به ، وأقاموا به إقامة دائمة ، ومن هنا كان ضرورياً أن تكون نوعية السلاح عالية ، خاصة وأن جنوب القارة كان قد طبق به الحظر الرسمي على حمل الإفريقيين لهذه الأسلحة منذ وقت طويل ، ولم تشهد أجزاء القارة الأخرى مثل هذا الحظر بالنسبة للإفريقيين إلا في أعقاب مؤتمر بروكسل الخاص بمنع تجارة الرقيق والذي عقد في عام ١٨٨٩ ، وتعرض لتجارة الأسلحة النارية لعلاقتها المباشرة بصيد الرقيق .

(13) شوقى عطا الله الجمل : مرجع سابق ، ص ٥٨٦ .

(14) Alpert, Paul, Economic History of Europe in the 20th century, New York, 1951, pp. 3-8.

(15) Anthony Atmore and others, Firearms in south central Africa, Journal of Africa History, Vol. 12, No. 4, p. 545.

ثانياً : أن كميات السلاح التي وصلت الى جنوب القارة كانت كبيرة بسبب وفود معظم المبشرين والتجار الأوروبيين عبر هذا القسم من افريقيا في طريقهم الى وسط وشرق افريقيا ، وكان طريق المبشرين الذي يبدأ من شمال غرب الترنسفال وعبر البنتشوانaland هو المنفذ الرئيسي للولوج من الجنوب الى الشمال^(١٦) ، ورغم كبر حجم تجارة الأسلحة في الجنوب فإنها كانت أقل حجماً من تجارة الأسلحة في شرق افريقيا ، لأن تجارة شرق القارة من الأسلحة ارتبطت بتجارة العاج والرقيق ، وقد اشتراك في هاتين التجارتين الأوروبيين والهنود والأفريقيين والعرب على السواء لضخامة أرباحهما .

ثالثاً : أن تجارة الأسلحة النارية في جنوب القارة لم تستخدم من أجل صيد الرقيق وشحنها إلى الخارج ، لأن مستعمرات الجنوب قد حرمت فيها تجارة الرقيق منذ ولوج الأوروبيين إليها^(١٧) ، ولكن الأسلحة النارية استخدمت في صيد الصبية الأفريقيين من أجل تشغيلهم في مزارع البيض بعد تدريبهم على أعمال الفلاحة والخدمة المنزليه .

رابعاً : أن تجارة الأسلحة في جنوب افريقيا لم تكن قاصرة على دولة أوروبية بعينها ، وإنما اشتركت فيها دول أوروبية كثيرة إلى جانب الولايات المتحدة ، ولم تتفرق انجلترا وحدها بهذه التجارة باعتبارها دولة لها السيطرة على جنوب القارة ، لأنها كانت قد تخلت عن مبدأ حماية التجارة ونادت بطلاق حرية التجارة ، وعلى هذا كانت موانئ الجنوب مفتوحة أمام شركات السلاح الأوروبية^(١٨) ، وإنما حدث التنافس الحر بين الشركات من أجل الربح دون اعتبار للدمار أو الآثار السلبية الأخرى التي أحدثتها هذه التجارة في الجنوب .

(16) Guy. T.T. A Note on firearms in the Zulu kingdom, The same Issue of J.A.H. pp. 558-559.

(17) Shulu marks and Anthony Atmore, Op. cit., p. 519.

(18) Anthony Atmore and others, Op. cit., p. 547.

خامساً : أن الشركات التي صدرت السلاح إلى جنوب القارة عملت أيضاً في تصدير مواد التجارة المشروعة الأخرى ، بمعنى أن هذه الشركات كانت متعددة الأنشطة ، وأنها لم تتخصص في تصدير السلاح ، بل كانت هذه الشركات كثيراً ما تخفي الأسلحة تحت صناديق التجارة المشروعة حين تفرض إحدى مستعمرات الجنوب حظراً على السلاح وتصديره للقاراء ^(١٩) .

سادساً : أن تصدير السلاح إلى جنوب إفريقيا ارتبط ارتباطاً مباشراً بالظروف السياسية في أوروبا ففي أعقاب حرب السبعينيات بين ألمانيا وفرنسا ، قلت صادرات فرنسا من السلاح ، وزادت صادرات ألمانيا ، بينما ظل لإنجلترا أكبر نصيب في هذه التجارة بسبب ظروفها السياسية المستقرة وازدهارها الاقتصادي داخل القارة الأوروبية وخارجها ^(٢٠) ، وسيطرتها الاستعمارية على مستعمرات جنوب إفريقيا . وارتبطت السيطرة والتفوق السياسي بالنوعية العالية المصدرة من السلاح فكانت الأسلحة الانجليزية تأتي في المرتبة الأولى ، وتليها الأسلحة الألمانية .

سابعاً : أن آلية محاولات لحظر تصدير السلاح كانت لا تلقى نجاحاً كبيراً بسبب عدم التزام المستعمرات الجنوب جماعياً بأى قرار حظر يصدر ، هذا إلى جانب تراجع بريطانيا في الضغط على المستعمرات لتنفيذ الحظر حرصاً منها على أرباح تجارة السلاح العالمية ^(٢١) .

وتذكر تقارير الرحالات والمشرعين الأوروبيين أن أرباح تجارة الأسلحة النارية كانت عالية ، ومن ثم تحدى المبشرون والتجار قرارات الحظر

(19) Sue Miers, A Note on the Arms trade, Government Policy in southern Africa Between 1870-1880, Journal of African History, Vol. 12 No. 4, p. 571.

(20) Alpert, Paul, Op. Cit., pp. 3-7.

(21) Brookes, E. H. The History of Native Policy in South Africa, p. 124.

على حيازة الأفريقيين للسلاح ، وحملوها لهم الى الداخل ، وعمل كثير منهم وكلاه لشركات السلاح الأوربية ، ودربوا الأفريقيين على استخدامها ورافقوهم في حروبهم القبلية ورحلات صيدهم . كما وصلت الأسلحة النارية عن طريق وسطاء افريقيين الى الداخل ، وتنقضى هؤلاء الوسطاء عمولات كبيرة من شركات السلاح نظير تسويق السلاح وبيعه لآخوائهم الأفريقيين ^٤ ومن هؤلاء الوسطاء افريقيون من قبائل المفنجو (Mfengu) ^(٢٢) . وقد ثبت تورط مبشرين أوربيين في بيع السلاح للأفريقيين في جنوب افريقيا ، من هؤلاء المبشر الانجليزى الاب جون موفات (John Moffat) الذى كان يعمل في جنوب افريقية لحساب جمعية لندن التبشيرية L.M.S. الذى باع الأسلحة لقبائل الزولو في كروممان Kurman ^(٢٣) . وذكر المبشر الانجليزى الأب روبرت موفات أن ملك المتابيلى لوبنجولا (Lobengula) قد اشتري بندقيته من مسؤول كبير في حكومة يدعى فيلجون Viljoen . وقام هوفمان (Hoffman) في عام ١٨٥٢ ببيع طلقة ذاريه وعدد من البنادق للزعيم موشيشى (Moshwshe) زعيم السوتو ^(٢٤) ، وقد أصبح هوفمان في عام ١٨٥٤ أول رئيس لجمهورية الأورنج الحرة . وتأكد تورط المبشر الانجليزى ليفنجستون Livingstone) الذي اكتشف نهر الزمبيزى في بيع الأسلحة النارية للأفريقيين . وقد أثار هذا العمل من جانبـهـ الـبـوـيرـ ضـدـهـ فـقاـمـواـ بـالـهـجـومـ

(٢٢) كانت قبائل المفنجو من القبائل التي تسكن في النatal ، ثم رحلت عنها إلى شرق الكاب ، وكانت موالية للبريطانيين ، وكانت تبيع الأسلحة لقبائل الأكسوز

(٢٣) كانت كرومـانـ هيـ المـقرـ الرـئـيـسـيـ لـجـمـعـيـةـ لـنـدـنـ التـبـشـرـيـةـ التـىـ تـأـسـسـتـ فـيـ عـامـ ١٧٩٥ـ بـهـدـفـ التـبـشـرـ فـيـ آـسـيـاـ وـافـرـيقـيـاـ ،ـ وـتـقـعـ كـرـوـمـانـ عـلـىـ الحـدـودـ الغـرـيـبـةـ لـلـترـنـسـفـالـ .

(٢٤) تنتـمـيـ قـبـائلـ السـوـتوـ إـلـىـ مـجـمـوعـةـ الـبـاـنـتوـ ،ـ وـتـنقـسـمـ هـذـهـ القـبـائلـ إـلـىـ قـسـمـيـنـ جـنـوـبـيـ يـسـكـنـ مـسـتـعـمـرـةـ الـكـابـ وـقـسـمـ شـمـالـيـ يـسـكـنـ مـنـطـقـةـ نـهـرـ الأـورـنجـ .

على مقره وتهديم منزله ، وكان من بين المهاجمين بول كروجر (Paul Kruger) الذي أصبح فيما بعد رئيساً لجمهورية الترانسفال^(٢٥)، وعلا شأن المشرين في نظر الأفريقيين واعتبروهم رؤساء لحكومات وملوكاً مستقلين ، وذلك لقدرتهم على شحن الأسلحة التي يحتاجون إليها رغم حظر السلطات الرسمية لحيازة السلاح بالنسبة للأفريقيين . ويدل على هذه المكانة التي حظى بها المبشرون لدى الزعماء الأفريقيين ما أطلقه الزعيم الأفريقي مزيلكازى (Mzilikazi) زعيم الزولو على موفات فوصفه بأنه « ملك كرومانت » ومهندس معركة ديتاكونج (Dithakong)

ورغم مهارة بعض الأفريقيين في استخدام السلاح الناري ، فإن كثيراً من الأفريقيين كانوا يجهلون استعماله ، واستغل التجار الأوروبيون هذا الجهل ، ومدوهم على حد وصف أحد الكتاب المعاصرين بأحط الأنواع وأرداها وبأسلحة عديمة الجدوى تقربياً . وكان الأفريقيون يقايسون على الحبوب والماشية والماشية والماشية بالأسلحة النارية ، وارتبطت حيازة الأفريقيين لأعداد متزايدة من الخيول بزيادة طلبهم على الأسلحة النارية في جنوب إفريقيا ، وذلك بعد أن كثر استخدام الأفريقيين لسلاح الفرسان الذي نقلوه عن الأوروبيين^(٢٦) .

وكان السوتو يبعثون بشبابهم من أجل العمل في مناجم الماس في جركلاند وست (Grqualand West)^(٢٧) وفي مشروع خط حديد الكاب - كمبرلي (Kimberley) بهدف الحصول على الأسلحة النارية ، وكانت أهم

(25) Anthony Atmore and others, Op. Cit., p. 548.

(26) Richard Brown, External Relations of the Ndebele kingdom in the Pre-Partition Era, in leonard Thompson (ed.) African societies in Southern Africa, London, 1969, p. 262.

(27) تقع جركلاند وست شمال مستعمرة الرئيس ، وكانت منطقة مستقلة قبل اكتشاف الماس فيها في عام 1870 ، ثم ضمت لأهميتها التعدينية إلى مستعمرة الرئيس .

البنادق التي يتهافتون عليها هي بنادق سنيدرا ينفلد Snider Enfield ووبيت روث White Worth^(٢٨) ، وتكدست الأسلحة في يد السوتو ، وخشت سلطات الكاب سوء العاقبة ففرضت الحظر على بيعها للافرقيين في عام ١٨٧٣ ، ورغم الحظر الرسمي فإن الالتزام به كان ضعيفا ، والغريب أن سلطات مشروع الخط الحديدى رفضت بيع الأسلحة النارية للسوتو ، في الوقت الذى توفرت فيه هذه الأسلحة في الحوانيت فى منطقة كرادوك Cradock التي تقع على مقربة من منطقة المشروع^(٢٩) . ويوضح هذا مدى التحايل وعدم الالتزام بالأوامر الرسمية الخاصة بحظر السلاح من حظر الأوربيين والافريقيين على السواء . ويبدو أن السوتو قد عرفوا فوائد استخدام الأسلحة النارية في صيد الفيلة والتغلب على الأعداء ومجابهة المستوطنيين الأوربيين ، ومن ثم فقد تصدى هذه القبائل على امتداد أكثر من عامين كاملين لمحاولات سلطات الكاب لنزع سلاحها ، وذلك في الفترة ما بين يناير ١٨٧٩ ، وأبريل ١٨٨١ ، ولقي أكثر من تسعمائة جندى بريطانى مصرعهم في الصراع المسلح ضد السوتو الذين ثبت حسن استخدامهم للسلاح ومهاراتهم في اصلاحه وصيانته^(٣٠) .

وتشير وثائق وزارة المستعمرات البريطانية إلى أنه فيما بين عامي ١٨٦٧ و١٨٧٥ أعيد تسليح كل دول أوربا بالأسلحة الحديثة ، وإن كميات كبيرة من الأسلحة العتيقة أصبحت جاهزة للتصدير ، وتواكب هذا مع زيادة الطلب على السلاح من جانب الافريقيين ، ووجد تجار السلاح أن بيع الأسلحة العتيقة مربح للغاية ، ولم تكن مستعمرات جنوب افريقية البريطانية على استعداد للاستغناء عن الأرباح الضخمة التي كانت تأتى إليها من استيراد السلاح العتيق ، وتشير احصائيات وزارة المستعمرات

(28) Anthony Atmore and Peter Sanders, Op. Cit., p. 541.

(29) Ibid., p. 542.

(30) Cape Blue Book for Native Affairs, 1879, A Report quoted by Anthony Atmore and Peter Sanders, Op. cit., p. 542.

إلى أنه فيما بين ١٨٧٢ ، ١٨٧٧ تم استيراد ٦٠ ألف قطعة من السلاح في الناتال ، وأن نحو ٨٥٪ من كمية هذه الأسلحة كانت عتيقة ، وأن المخزون العتيق قد خصص لاستخدام الأفريقيين ، وأن سعر القطعة من هذه الأسلحة كان يعادل سبعة شلنات ، وستة بنسات في بروسيا (٣١) . وتشير المصادر المعاصرة إلى أن معظم الأسلحة دخلت إلى منطقة الزولو عبر خليج دلاجو . وعند وصول الأسلحة إلى موانئ جنوب إفريقيا يتسللها تجار السلاح الأوروبيون ، حيث يقومون ببيعها للأفريقيين من الزولو مقابل الماشية . وتجمع الماشية التي تم شرائها وتساق جنوبا إلى الناتال حيث يتم بيعها بأسعار مرتفعة ، وهكذا تتضمن عملية بيع السلاح عدة عمليات تجارية ، تدر على كل عملية منها أرباحا كبيرة . ويمكن تصور مدى الربحية العالية إذا عرفنا أن قطعة واحدة من السلاح كانت تباع للأفريقيين بما يعادل عشرين جنيهها استرلينيا ، أو ما يعادل أربعة رؤوس من الماشية في منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر (٣٢) . وحسب تقديرات نائب القنصل في موزambique فإن ما يعادل ١٢٠ ألف بندقية قد مررت عبر موانئ هذا البلد الإفريقي ، بالإضافة إلى عشرة آلاف برميل من البارود ، وأن ثلاثة أربع هذه الكمية من السلاح المستورد قد دخلت إلى أرض الزولو فيما بين عامي ١٨٧٥ ، ١٨٧٧ (٣٣) . غير أن التقارير تشير في الوقت نفسه إلى كمية السلاح التي اشتراها الزولو من الأوروبيين بعد عام ١٨٧٩ — وهو العام الذي اندلعت فيه الحرب بين الزولو والإنجليز ، قد انخفضت ، وأن أسعار السلاح بدأت تتناقص ، ومن المعتقد أن السبب في انخفاض الاقبال

(31) C.O. 879, 14/16, No. 9, Bulwer to Hicks Beach 29, April, 1878.

(32) J. J. Guy, A Note on firearms in the Zulu Kingdom, Journal of African History, Vol. 12, p. 560.

(33) C.O. 879; 17/208 No. 4, F.O. to C.O., Report by Vice consul, Mozambique 22 Sept., 1879.

على شراء السلاح من جانب الزولو يعود إلى ادراكهم لفساد الأسلحة التي أشتروها ، وعدم جدواها في الحرب مع الإنجليز^(٣٤) . وقد بلغ من انخفاض أسعار السلاح أن قطعة السلاح الناري كانت تباع بما يعادل ثمن رأس واحدة من الماشية ، ومع هذا فإنه كان يمكن للتجار الأوروبيين تحقيق أرباح لا بأس بها إذا باعوا بهذه الأسعار المنخفضة .

ولا تتوفر لدينا احصائيات متكاملة عن حجم الأرباح التي جنتها شركات السلاح الأوروبية من بيع الأسلحة النارية في إفريقيا ، ويبعد أن السبب في هذا يرجع إلى تعدد شركات السلاح واختلاف جنسياتها ، وحرص هذه الشركات على إخفاء حجم أرباحها الضخم من عمليات تسويق السلاح بسبب المنافسة الشديدة فيما بينها ، ولاخفاء مظاهر الاستغلال البشع الذي مارسته ضد الإفريقيين ، غير أن وجود بيانات متقدمة في الوثائق البريطانية وكتب الرحالة عن حجم السلاح الناري المتوفر لدى القبائل الإفريقية في الجنوب ، وحجم الأسلحة المطروحة للبيع في الأسواق الإفريقية يكشف عن ضخامة هذه التجارة وارتفاع عائداتها . ففي تقرير إلى الحكومة البريطانية كتب المسؤول البريطاني بالجريف (Palgrave) الذي أرسّل كمندوب خاص إلى جنوب غرب إفريقيا في عام ١٨٧٦ يقول أنه وجد كل الرجال والصبية الذين تبلغ أعمارهم اثنى عشر عاما مسلحين بالبنادق الجيدة ، وأنه لاحظ أن كميات ضخمة من الأسلحة النارية مطروحة للبيع في السوق ، قدرها بما لا يقل عن ستين ألف بندقية ، وأكثر من عشرين طنا من البارود ، وكمية مماثلة أخرى من الرصاص^(٣٥) . وفي عام ١٨٩٣ كتب جون موفات Moffat في رسالة إلى هنري لوك (Loch) المندوب السامي البريطاني يقول أنه لاحظ أن قبائل النجواتو Nagwato في محمية

(34) J. J. Guy op. cit., p. 561.

(35) Palgrave, W. C. A. Mission to Damaraland and Great Namaqualand in 1876, Capetown 1877, p. 22.

يستهلكون سنويا نحو ٤٠٠ ألف طلقة ذخيرة ، وأشار موفات الى علو سعر الأسلحة النارية مذكرة أن سعر البندقية الجيدة يصل أحيانا الى البتشوانا لاند لديهما ما يتراوح بين ثلاثة الى أربعة آلاف بندقية ، وأنهم خمسين دولارا (٣٦) . ويقدر دى كويت (De. Kewiet) أن حجم ما وصل من سلاح ناري الى مناجم الماس فى جنوب افريقيا خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٨٧٣ يقدر بنحو ثمانية عشر ألف بندقية ، ويشير الى أن معظم هذه البنادق قد بيعت فى جر��ولاند وست (Griqualand West) وحملها الافريقيون الى منطقة جنوب غرب افريقيا (٣٧) . ويشير الرحالة الى العلاقة المباشرة بين الاقبال على العمل فى مناجم الماس وحقول الذهب فى جنوب افريقيا والتهافت من جانب الافريقيين على الحصول على الأسلحة النارية ، فيذكر أحد التقارير أن ما يزيد على ٥٥٠٠ من التسوانا (Tswana) ، ٥٠٠ من المatabيلى (Matabele) وتسعة آلاف من البيدى (Pedi) كانوا يعملون فى مناجم الماس فى عام ١٨٨١ ، وأن هؤلاء كانوا يتناصرون أجورهم فى شكل أسلحة نارية بدلا من الأجر النقدي (٣٨) . ولا شك أن هناك علاقة قوية بين ازدياد حجم العمالة الافريقية من البيدى (Pedi) ، وما جاء فى تقرير آخر عن تعداد جيشهم القبلى ، والذى قدر بنحو ١٢ ألف مقاتل أكثر من ثلثه مسلح بأسلحة نارية متقدمة (٣٩) . ويلفت النظر فى التقارير هذه والتى ترجع كلها الى ما بعد منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر أنها تصف ما فى أيدي الافريقيين من

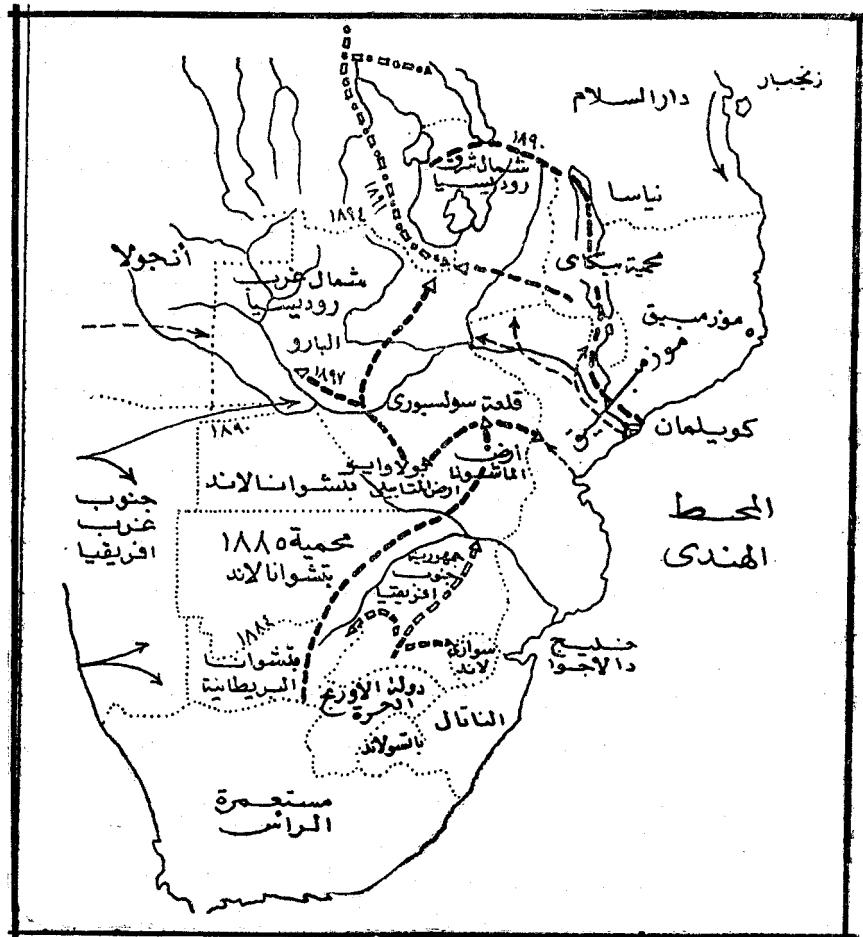
(36) C. O. 417/91 Moffat to loch Jan 7/1893.

(37) De Kewiet, the Imperial factor in South Africa, London, 1937, pp. 18-19.

(38) Anthory Armore and Others Op. Cit., p. 550.

Quoting the Cape Blue Book on Native Affairs, 1888, (pp. 182/183).

(39) K. W. Smith. The fall of the Bapedi of the North Eastern Transvaal. Journal of Afr. Hist Vol. X. No. 2, 1969, pp. 239-252.



(جنوب إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر)

أسلحة نارية بأنها عالية النوعية (٤٠) . وترجع سبب حيازة الأفريقيين لنوعيات عالية من السلاح الى طول تمرسهم بالأسلحة النارية ، الى جانب أنهم أصبحوا أكثر ادراكا لخداع الأوروبيين من تجار السلاح ، فرفضوا النوعيات المخفضة .

مصادر الأسلحة الواردة لجنوب أفريقيا :

وقد دخلت الأسلحة النارية الى جنوب القارة من جهات متعددة ، وعلى سفن تتبع دول أوربية كثيرة . وأسهم الألمان والبرتغاليون والإنجليز بصفة أساسية في هذه التجارة خاصة تلك المتوجهة من الجنوب تجاه الشمال ، ووصلت الأسلحة النارية الى الشونا والتابيلي والجازا والفاندا (Venda) ، وساعد على انتساب الأسلحة النارية تجاه الشمال أن تجارة الأسلحة النارية ظلت مشروعة في المنطقة التي تلى المستعمرات الانجليزية في جنوب إفريقية شمالا حتى عام ١٨٩٠ ، أي إلى وقت عقد معاهدة برووكسل الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق . واستلزم القضاء على هذه التجارة تحريم حيازة الأسلحة النارية على الأفريقيين في المنطقة التي تقع بين خطى عرض ٢٠° شمالا ، ٣٢° جنوبا ، وعلى هذا أخضع جزء من منطقة جنوب وسط إفريقيا للحظر .

وصلت الأسلحة النارية إلى هذه المنطقة عن طريق تجار السلاح البرتغاليين ، وقبائل الفاندا (Venda) التي اندفعت شمالا تحت ضغط هجمات البوير ، ودخلت هذه القبائل في علاقات مع قبائل المنطقة وخاصة مع الشونا ، وأمدتهم بالأسلحة النارية ودربيتهم على استعمالها وصيانتها ، وعلى صناعة البارود والذخيرة محليا من المواد المحلية المتاحة، كأسلاك التلغراف ، والمسامير ، زجاجات الصودا ، والأحجار ، وكانت صناعة البارود محليا هامة لأن البارود ثقيل يصعب على تاجر السلاح حمله إلى المنطقة (٤١) ، كما وصلت الأسلحة النارية إلى قبائل المنطقة

(40) Anthony Atmore and Others op cit., pp. 550-551.

(41) Anthony Atmore and Others, op. cit., pp. 553-554.

مع الأفريقيين القادمين من مناجم الماس والذهب في جنوب إفريقيا ، وكان لقبائل الكارنغا (Karanga) دور هام في بيع البنادق بأسعار مرتفعة للشونا^(٤٢) . كا كان عدد لا يأس به من أفراد قبائل الشونا والميتابيلي والجازا قد توجهوا للعمل في هذه المناجم من أجل الحصول على السلاح . وفضلاً عن هذا فقد كان للتجار الأوروبيين والمغامرين والباحثين عن الذهب والمبشرين دور كبير في حمل السلاح إلى المنطقة ، وخاصة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر بعد أن راحت الأساطير عن وجود الذهب الغني في قلب منطقة الزمبيزى^(٤٣) .

وإذا كانت ظروف التنافس الأوروبي على اقتسام إفريقيا قد ساعدت على زيادة امدادات الأسلحة النارية إلى منطقة جنوب وسط القارة ، فإن هذا كان يعني أن المنطقة قد عرفت تجارة السلاح قبل القرن التاسع عشر بثلاثة قرون عن طريق البرتغاليين ، خاصة وأن جزءاً منها كان يقع في نطاق منطقة تجارة الرقيق ، وكانت الأسلحة النارية تستخدم من جانب الوكلاء الأفريقيين أو العرب من أجل صيد الرقيق وشحنه لحساب تجار الرقيق البرتغاليين ، وزادت الأسلحة النارية التي تشحن إلى الداخل مع اشتراك دول أوربية أخرى في تجارة الرقيق ، وكان صيد الفيلة من أجل الحصول على العاج – الذي كانت عائداته تفوق عائدات تجارة الرقيق – عاملاً آخر شجع تجارة الأسلحة في الداخل^(٤٤) . ورغم هذه العوامل المشجعة لتجارة الأسلحة في منطقة جنوب وسط إفريقيا ، فإن تداول هذه الأسلحة مع أفراد القبائل الأفريقيية كان محدوداً ، واقتصرت حيازة الأسلحة على الزعماء الهامة أو التجار ،

(42) Beach, D.N. *The Rising in South-Western Mashona, 1896-1897*, Ph.D. London University Thesis, p. 145.

(43) Cary, R. *Chartered Royal, Salisbury*, 1970, pp. 26-27.

(44) Beachery, D.N. op. cit., p. 462.

وظل استخدام الأسلحة النارية بين القبائل الأفريقية نادراً • وعلى هذا فإن مملكة المونوماتابا (MONOMUTABA) ^(٤٥) لم تعرف استخداماً ذا مغذى لهذه الأسلحة في حروبها القبلية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، كما أن ملوك الروزوبي ^(٤٦) كانوا يفضلون استخدام الأسلحة التقليدية في قتالهم ضد جيرانهم •

وفي القرن التاسع عشر حدثت تطورات في المنطقة أدت بقبائلها إلى زيادة استخدامهم للأسلحة النارية ، ففي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر هاجر الزولو من مناطقهم في الترنسفال تحت ضغط البوير إلى منطقة شمال اللومومبر والزمبيزى ، واستقر جزء من الزولو في أرض المانيكا (Manica) وأسسوا مملكة الجازا ، واستقر قسم آخر في منطقة جنوب الزمبيزى وأسسوا مملكة المتايلى ^(٤٧) • وتعرضت قبائل المنطقة من الشونا إلى غارات الجازا والمتايلى ، وكانت القبائل المغيرة قبائل محاربة تعودت على السلب والاغارة ، ورغم عدم استخدامها للأسلحة النارية فإنها كانت تستطيع احراز نصر على الشونا الزراعيين بما لها من تمرس طويل بأساليب الحرب • وأضطر الشونا إلى استخدام الأسلحة النارية ضد المغireن الجدد ، وتعاونوا من أجل ذلك مع البوير أحياناً ، ومع قبائل الفاندا (Venda) أحياناً أخرى ، كما دخلوا في علاقات تجارية مع البرتغاليين من أجل ترويدهم بالأسلحة النارية •

(٤٥) تأسست مملكة المونوماتابا على ما يعتقد في القرن التاسع الميلادي ، ويقال أن قبائل الكارنجا (Karanga) التي وفدت على شمال وشرق أرض الماشونا من الشمال هي التي شكلت هذه الملكة التي عرفت في الأصل باسم (Mwene Mutapa) ثم حرفت بعد ذلك إلى المونوماتابا •

(٤٦) تأسست مملكة الروزوبي Rozwi في أواخر القرن السابع عشر الميلادي بعد أن اسقطت قبائل الروزوبي مملكة المونوماتابا • ولا يعرف من أين وفدت هذه القبائل ، والأرجح أنها أتت من جنوب غرب أفريقيا •

(٤٧) تأسست مملكة الجازا فيما يعرف اليوم باسم موزمبيق ، وتأسست مملكة المتايلى فيها يعرف اليوم باسم زيمبابوى •

ونجح الشونا في التصدى للمتابيلى بفضل استخدامهم للأسلحة النارية ، كما حدث في السنتين من القرن التاسع عشر حين هزم زعيم الشونا شيبا موابا مو (Chiba Munabamu) قوة المتابيلى المغيرة (٤٨) ويلاحظ أن الشونا أقدموا على منح امتياز للبوير فى عام ١٨٩٠ عرف باسم امتياز اندورف (Adendorff) ، قبل الشونا بموجبه مساعدة البوير لهم فى صد هجمات المتابيلى مقابل بعض الحقوق للبوير فى أراضيهم ، كما عقد الشونا معاہدة مع البرتغاليين فى عام ١٨٨٩ ، وقبلوا بموجبها الأسلحة البرتغالية . والاعلام البرتغالية بهدف التصدى لهجمات الجازا والمتابيلى (٤٩) فى أراضيهم ، ومع زيادة وصول الأسلحة النارية إلى الشونا شعر المتابيلى والجازا أن غاراتهم على الشونا أصبحت غير مجديه . وكلفت الأسلحة النارية الشونا مبالغ كبيرة رغم أن ما وصل منها إليهم كان عتيقاً ومتخلفاً ، لأن سعر البندقية العادية كان يعادل مهر عروس من الشونا ، كما كانت البندقية الجيدة يعادل سعرها سعر ماتتى رطل من العاج (٥٠) . ولم يستخدم الشونا الأسلحة النارية ضد الأوربيين إلا فى ثورة ١٨٩٦ / ١٨٩٧ ، وقد طال أمد مقاوماتهم ضد قوات شركة جنوب إفريقيا البريطانية مدة ستة عشر شهراً ، وقد تم العثور على نحو ألفى بندقية فى مناطق الثوار ، وكانت هذه البنادق معظمها إنجليزية الصنع من نوع إينفيلد سنيدر Einfield Snider ، وهنرى مارتينى Henry Martini (٥١) ، وهذا يدل على أن معظم هذه الأسلحة وصلت إليهم عن طريق المستوطنين الانجليز ، كما يثير الشكوك فى تورط بعض مسئولى ادارة الشركة فى شحن الأسلحة الى الفيائلي حرضاً على الأرباح التجارية العالية .

(48) Beach, D. N. op. cit., pp. 143-144.

(49) Ibid., pp. 158-160.

(50) Tabler, E.C. The Far Interior, Capetown, 1956, p. 165.

(51) Anthony Atmore and others, Op. cit., p. 553.

ودخلت الأسلحة النارية إلى مملكتي الجازا والتابيلي ، وأدركته الملكتان أهمية هذه الأسلحة ، وحرصتا على الحصول عليها لما لا حظتها من تأثيرها في تغيير موازين القوى . وطلب المتابيلي الأسلحة من الأوروبيين الذين وصلوا إلى المملكة بعد أن نزلت بهم الهزيمة على أيدي أتباعهم السابقين من قبائل النجواتو (Nagwate) في عام ١٨٦٣ ، بعد أن تسلحوا بالأسلحة النارية ، ودخلوا في علاقات وطيدة مع الانجليز في جنوب القارة الأفريقية^(٥٢) وزاد هذا من رغبة المتابيلي في الحصول على الأسلحة النارية ، وفضلاً عن ارسالهم شبابهم إلى مناجم الماس للعمل هناك وشراء الأسلحة ، فانهم حاولوا الحصول عليها من مندوبي الشركات الأوروبية التي تشكلت في بلادهم في السبعينيات من أجل استثمار كنوز الذهب التي اعتقاد أن بلادهم مليئة بها . ويرجع سبب موافقة ملك المتابيلي لوبنجولا (Lobengula) على امتياز رود (Rudd) إلى أن هذا الامتياز الذي صدر في عام ١٨٨٨ لحساب رودس يقضى بمنح المتابيلي ألف بندقية من نوع هنري مارتيني Henri Martini ومائة ألف طلقة ذخيرة^(٥٣) . ومع أن المتابيلي حصلوا على الأسلحة النارية فانهم لم يستخدموها في غاراتهم ، وظلوا يستخدمون الأسلحة التقليدية ، ويرجع السبب في هذا إلى أن ملوك المتابيلي كانوا يخشون تمرد زعاماتهم عليهم إذا ما دربوا على استخدام هذه الأسلحة ، وقد ظلت الأسلحة النارية التي تسللها ملك المتابيلي من جماعة رود في المخزن دون استخدام ، وعشرين عليها قوات الشركة في عام ١٨٩٣ حين أسقطت مملكة المتابيلي ، وفي أثناء حرب المتابيلي كان استخدام الملك وجيشه للأسلحة النارية نادراً ، غير أن المتابيلي نجحوا من خلال الأسلحة في ابادة قوات الضباط الانجليزى ويلسون التي بلغ عددها ثلاثون جندياً ، وأغرقوهم في نهر شانجانى^(٥٤) .

(52) Galbraith, J.S. Op. Cit., p. 15.

(53) Glass, S. The Matabele War, London, 1968, p. 8.

54) Ibid., p. 192.

(55) Ibid., p. 192.

وفي عام ١٨٩٦ ثار الميتابيلي على حكم شركة جنوب افريقية البريطانية . وتحصن الثوار بتلال الماتوبو Matapoo ، وأنزلوا بالقوات الأوربية هزائم كبيرة بفضل استخدامهم للأسلحة النارية ، وقد رفض الثوار خلال مفاوضاتهم مع رودس التجرد من أسلحتهم ، لأنهم أدركوا أنها ضرورية لهم لاجبار الشركة على الموافقة على شروط معقولة . وكان ما لدى الثوار الميتابيلي يبلغ نحو ستة آلاف بندقية ، ومعظمها بريطانية الصنع ، وبالنسبة للجازا فقد قبل ملتهم تسلم الاعلام البرتغالية نظير تسلم بعض الأسلحة النارية منهم ، وكان للجازا جيش كبير يقدر بنحو خمسة عشر ألف جندي ، ويتسلاح نحو ربع هذا الجيش بالأسلحة النارية ، وكان للهندود دور كبير في امداده بالأسلحة إلى جانب البرتغاليين ، وقد تمكن ملك الجازا Gunghana جنجهانا أن يصد أمام قوات البرتغاليين مدة ستة عشر شهرا ، ولم ينجح البرتغاليون في القضاء على مقاومته الا بعد أن وصلتهم الدافع الرشاشة ومدفعية الميدان من لشبونة .

ويلاحظ الأوربيين وأن استخدمو الأسلحة النارية المتفوقة ضد الميتابيلي والجازا ، فأنهم كانوا يدركون قوة هاتين الملكتين ، ومن ثم حرصوا على التفاوض معهما حين اندلعت فيهما لواء الثورة ، كما حرص ملكاها على استمرار التفاوض لأنهما أدركا أنه لا قبل لهما بمواجهة السلاح الأوروبي ، ومن ثم سهلت الأسلحة النارية مهمة الاتفاق بين الجانبين . وكانت مملكتا الجازا والميتابيلي آخر المالك التي سقطت على يد الأوربيين ، ولم يكن تأخر سقوطهما ناجما عن بعد أراضيهما ، أو لعدم الرغبة الأوربية فيهما كما هو الحال بالنسبة لجنوب غرب افريقيا ، ولكن الأوربيين لم يكونوا حينئذ أقوىاء بالدرجة الكافية التي تؤهلهم لمواجهة هاتين الملكتين .

محاولات تقييد تجارة السلاح في جنوب افريقية :

أدركت العناصر الأوربية التي سكنت جنوب افريقيا حاجتها للأسلحة النارية من أجل التوسيع والاستيلاء على الأرضي الخصبة ، وتأمين

المراوى والدفاع عن النفس وصيد الحيوانات ، وعلى هذا أتاحت بريطانيا دخول السلاح الى هذه المنطقة ، وكانت التجارة فيه مشروعة ، غير أن الأوروبيين حاولوا حظر حيازة الأفريقيين لهذه الأسلحة خشية استخدامهم لها ضدهم ، وطبقت هذه السياسة على جميع مستعمرات الجنوب ، وأكّدت اتفاقية ساند رفر Sand River التي عقدت بين البوير والإنجليز في عام ١٨٥٢ هذا الحظر ، وحرمت على الأفريقيين حمل السلاح واستخدامه دون ترخيص رسمي ^(٥٦) . على أن الحظر جوبي بمعوقات كثيرة منها أن البوير أنفسهم اضطروا لقلة عددهم إلى الاستعانة بالأفريقيين في رعي ماشيتهم ، وفي الصيد وفي مطاردة القبائل المعادية ، واستلزم الأمر تدريبهم على استخدام الأسلحة النارية ، وحذق الأفريقيين الموالون في استخدام الأسلحة وخاصة الهوتنتوت . وتحدى المبشرون الأوروبيون قوانين الحظر ، وطالبوها بالغائه على أساس أن حمل السلاح الناري ضروري للأفريقيين لتصريف بعض شؤونهم الاقتصادية ، هذا فضلاً عن أن الأسلحة النارية وصلت إلى الأفريقيين من خلال منافذ خديدة كسرقتها من الأوروبيين ، وشرائهم له من الوكلاء الأفريقيين أو الهنود أو الأوروبيين ، وكانت أسعاره العالية تمثل اغراءً كبيراً لهم ، كما كانت هذه الأسلحة مصدر دخل جمركي كبير لمستعمرات الجنوب ، ولم تلتزم سلطات المستعمرات بقرارات الحظر بصفة جماعية ، وتعرضت المستعمرة التي تستند في تطبيق الحظر لخسائر مالية كبيرة تضررت على أثرها إلى الغائه بعد فترة قصيرة ، كما حدث في الناتال حين ألغت الحظر الذي فرضته على حيازة الأفريقيين للأسلحة النارية في عام ١٨٧٤ بعد عام واحد ^(٥٧) ، وذلك بعد أن اكتشفت أن تجارة السلاح قد تحولت عوائدها إلى المستعمرات الأخرى وأن تهريب السلاح داخل أراضيها ظل على

(56) Anthony Atmore and Peter Sanders ; Op. Cit., p. 539.

(57) C.D. 879 No. 180 (African) Bulwer to Hicks Beach. Sept. 3rd 1879, secret and confidential.

العاملة الافريقية للعمل فى المناجم من أجل تعدين الماس والذهب ، وكان ما هو عليه . وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر زادت الحاجة الى الحصول على الأسلحة النارية يمثل اغراءا كبيرا للافريقيين الذين تهافتوا عليه . واضطررت سلطات المستعمرات الى التغاضى عن الحظر النظري على حيازة الافريقيين للأسلحة النارية ، وكانت عملية انتهاك الحظر تتم فى شكل التراخي فى استكمال اجراءات استيراد السلاح بالشكل القانونى .

ويتبين مما جاء فى كتابات المعاصرين أن مستوردى الأسلحة فى مستعمرة الرئيس كان يتquin عليهم قانونا أن يقدموا اقرارا يوضّحون فيه الجهة التي سيبيعون لها السلاح ، وكانت السلطات فى المستعمرة تتجاهل هذا الاجراء حرضا منها على زيادة استيراد السلاح ، وجمع حصيلة كبيرة من الضرائب الجمركية التي كانت تفرض على دخول السلاح إلى المستعمرة . وبجانب هذا كانت السلطات لا تتقيد بما جاء في قوانين المستعمرة الخاصة بضرورة استصدار الافريقيين تراخيص من القاضى العام لشراء الأسلحة وحيازتها ، كما كان التجار يتلقون مع السلطات على تجاهل مثل هذا الاجراء ^(٥٨) .

وفي مستعمرة النatal كان من المقرر أن يتم دمج الأسلحة وتسجيلها حالة استيرادها من أجل تسهيل مهمة ضبطها اذا تسرت الى أيدي الافريقيين ، ومعاقبة تجار السلاح الذين قاموا ببيعها لهم ، ولكن سلطات النatal كانت تبدى تراخيها شديدا في متابعة مصير الأسلحة النارية بعد انتهاءها من دماغها وتسجيلها رغم ادراكها يقينا أنها تتسلل الى الافريقيين . ومن النatal كانت الأسلحة النارية تتجه الى أرض الزولو والسوazi لاند وأما تونجالاند ^(٥٩) ، وفي الترسنفال كان يتم تهريب الأسلحة النارية

(58) Anthony Atmore and others op. cit. p. 547.

(59) F.O. 48/19 No. 372, Euan Smith to Salisbury, Dec. 15. 1888.

تحت عدد غير قليل من السلع التجارية المشروعة ، وتراحت السلطات في تفتيش السفن ، وكانت تكتفى بالتفتيش الشكلي ، وأثبتات أنه لا توجد أسلحة نارية على ظهر السفن . ومن الترنسفال تتجه الأسلحة النارية إلى شرق لومبوبو ، والى بلاد النجواتو Nagwato ومنطقة الزمبيزى الغنية باللعاچ والرقيق والثروة الحيوانية ^(٦٠) . وكانت شحنات السلاح توزع علينا وبكميات كبيرة ، وبالتالي لم يكن الحظر على الأفاريقين إلا حظراً نظرياً فقط .

وساعد على زيادة شحنات السلاح داخل جنوب افريقيا وفي الأقاليم المجاورة التي تقع إلى الشمال منها أن الأفاريقين كانوا يعلقون أهمية كبيرة على حيازة السلاح حتى النوعيات المنخفضة منها إلى جانب ارتباط تجار السلاح بتجارة السلع المشروعة الأخرى ، واستخدام الأسلحة النارية لفتح الانهار الداخلية للملاحة ، والوصول إلى الأقاليم الداخلية ، وترويج التجارة الأوربية فيها ، وخاصة السلع التي كانت تحظى بطلب كبير عليها من جانب الأفاريقين ، كالمشروبات الروحية . وتوأمت هذه العوامل مع ظروف التناقض الأوروبي على افريقيا ، وسيادة مبدأ حرية التجارة ، وانعدام وجود أية حدود سياسية بين الأقاليم ^(٦١) ، وفضلاً عن هذا كانت الأسلحة تستخدم لشراء الامتيازات والمنح من الزعماء الأفاريقين . وأدى هذا إلى اندلاع الثورات في لانجبرج في البنتشوانالاند ، وفي أرض الماشونا والميتايلى والى زيادة شحنات الأسلحة إلى الأفاريقين ، وقد لعب الهولنديون (البوير) ، والبرتغاليون الدور الأكبر في تزويدهم بالسلاح ، كما كان للفرنسيين نصيب لا بأس به في شحن الأسلحة إليهم ، وكانت سفن السلاح تأتي إليهم من موانئ مدغشقر لحساب الشركات الباريسية ، وحاولت إنجلترا إيقاف شحن الأسلحة إلى الزولو ، وطلبت من فرنسا التعاون معها غير أن فرنسا

(60) Sue Miers, Op. Cit., p. 571.

(61) Sue Miers, op. cit., p. 572.

اعتذر عن عدم امكانية ذلك لأن السلاح كان يشترى فى أمريكا وينقل على سفن أمريكية ^(٦٢) ، وعلى هذا أصبح واضحاً أن الأمر يحتاج إلى اتفاقية دولية لوقف امدادات السلاح ، كما يحتاج إلى التزام جماعي دولي ببنود مثل هذه الاتفاقية ، وكان هذا أمراً متعذراً في ظل ظروف التكالب الأوروبي على الاستعمار ، والتنسابق على الربح ، وزاد الأمر خطورة أن أسلحة كثيرة تسربت إلى أيدي الأفريقيين في ظروف حربى البوير والإنجليز في عامي ١٨٨١ و ١٨٩٩ ^(٦٣) ، وشجع هذا على رفع لواء الثورة ضد الأوروبيين وجعل مسألة حظر الأسلحة على الأفريقيين في الداخل مسألة أكثر الحاحاً في جنوب إفريقيا .

وعلى هذا تعاونت المستعمرات في تشديد الرقابة على شحنات الأسلحة المتجهة إلى الداخل ورغم فاعلية هذا التعاون ، فإن الأسلحة الناريه ظلت ترسّل إلى الأفريقيين في جنوب القارة وإن قلت نسبياً .

وأرادت مستعمرات الجنوب أن تعوض خسارتها من قلة شحنات الأسلحة للداخل ، فعملت على زيادة شحنات الأسلحة المتجهة عبر موانيها وأراضيها إلى الشمال ، وأيدت بريطانيا هذا الاتجاه بعد أن أدركت صعوبة الوصول إلى اتفاق مع الدول الأخرى لتقدير تجارة السلاح في القارة الإفريقية ، ففرنسا لا توافق على المنع بسبب ظروف التنافس الانجليزي والفرنسي في شرق القارة والأزمة المصرية ، واصرار الفرنسيين على جلاء الانجليز عن مصر . وكانت لانجلترا تجربة فاشلة مع ألمانيا ، بعد أن انتهت المباحثات التي دارت بين البلدين في النصف الثاني من الثمانينيات في شأن حظر تجارة السلاح لمنطقة غرب الباسيفيك إلى طريق مسدود ، وكانت موافقة ألمانيا على أي حظر للسلاح في جنوب القارة

(62) C.O. 879/15 F.O. to C.O. April 2nd 1879, African No. 190.

(63) لمزيد من التفاصيل حول حرب البوير راجع شوقي عطا الله الجمل : « مرجع سابق » ص ٢٨١ - ٢٩٠ .

أمرا حيويا بسبب الوجود الألماني في شرق وجنوب غرب إفريقيا^(٦٤) . كما كان التعاون قائماً بين البوير والبرتغال من ناحية أخرى ، وكانت مستعمرتا الرأس والناتال تشكوان من تسرب التجارة البويرية إلى الموانئ البرتغالية ، ومن الرسوم الجمركية العالمية التي يفرضها البوير على التجارة الانجليزية المارة عبر أراضي الترنسفال^(٦٥) . وكان هذا التعاون البرتغالي البويري حررياً لأن يدفع إلى الاعتقاد بأن البرتغال رغم اعلان استعداداتها لتنفيذ الحظر على السلاح المتوجه إلى جنوب القارة لن تلتزم به عملياً . وكان طبيعياً إلا تقدم بريطانياً من جانبها على حظر تجارة الأسلحة النارية لتخسر العوائد الكبيرة التي تجنيها منها ، ولتفتح المجال للدول الأوروبية الأخرى لجني هذه الأرباح . وعلى هذا اتفقت مصالح المستعمرات في جنوب القارة مع مصلحة بريطانيا في تحويل تجارة السلاح من المناطق الداخلية في هذه المستعمرات إلى الأقاليم التي تليها شملاً .

والغريب أن سولسبوري وزير خارجية بريطانيا كان يعتقد بعدم ضرر استمرار تجارة السلاح ، وكان من رأيه أن تجارة المشروبات الروحية لها آثار اجتماعية واقتصادية أكثر خطورة على الإفريقيين ، وأنه من الأفضل أن نحاول الوصول إلى اتفاق دولي لمنعهما . وكان سولسبوري يرى أن حظر تجارة السلاح من شأنه أن يحد من قدرة بريطانيا على الدفاع عن مستعمراتها ومصالحها داخل إفريقيا ، وأنه إذا لم يكن لبريطانيا قوات عسكرية في منطقة جنوب وسط إفريقيا ، فإنها تستطيع من خلال انسياط إمدادات الأسلحة البريطانية إليها تأييد الزعامات الموالية لها ، وتحويل المنطقة إلى مجال للنفوذ البريطاني ، ومن ثم فإن الفائدة التي تعود على بريطانيا تكون فائدة مزدوجة سياسية واقتصادية

(64) C.O. 879/31.. African 381. C.O. to F.O., March 5, 1886.

(65) Robinson, R. and others, Africa and the Victorians, London 1961, pp 218-220.

وعسكرية اذا ما استمرت أسلحتها تصل الى الشمال ، وأرسل سولسيبورى مذكرة تحوى وجهة النظر هذه الى مستعمرة الرئيس ، وردت المستعمرة على المذكرة بأنها لا توافق على وجهة نظره ، وأنها لا ترى خطورة كبيرة فى استمرار تجارة المشروبات الروحية (٦٦) .

ويبدو أن هناك من الأسباب ما جعل سولسيبورى ينادى بالغاء تجارة المشروبات الروحية ، فتجارة المشروبات الروحية تجعل الافريقيين فريسة سهلة أمام غارات الرقيق والباحثين عن الامتيازات والانتقادات ، كما أن المشروبات الروحية أخف وزنا من الأسلحة ، ويسهل نقلها . ومن ثم تشحن بكميات كبيرة ، وفضلا عن هذا فإن التجارة البريطانية لن تتأثر بهذا المنع لأن تجارة المشروبات الروحية كانت تصنع محليا للافريقيين ، ولا تستورد من بريطانيا لأنخفاض النوعية المطلوبة للمستهلك الافريقي .

وعارضت مستعمرة الرئيس اقتراح سولسيبورى لأنه يعني ضياع عوائد كبيرة عليها تفرغها على المشروبات الروحية التي تستهلك محليا (٦٧) .

ولم يعد البريطانيون في حاجة الى اتفاقية دولية لحظر السلاح ، ففى عام ١٨٨٩ كتب هرقليز روبنسون H. Robinson المندوب السامى البريطانى الى وزارة المستعمرات البريطانية يقول أن سياسة تقييد السلاح قد جربت من قبل وثبت فشلها لأن الحكماء العاديين لا يجدون صعوبة في منطقة جنوب الزمبيزى في الحصول على السلاح من البوير بينما ترك الحكماء الموالون تحت رحمة أعدائهم . والغريب أن يأتي هذا التصريح من جانب مسئول بريطانى كبير كهذا في وقت بدا فيه أن الوقت مناسب لعقد اتفاقية لتقييد تجارة الأسلحة النارية لأن الحملة من أجل القضاء على تجارة الرقيق كانت في أوجها . ونادت الجماعات الإنسانية بتقييد تجارة السلاح داخل نطاق الرق في افريقيا لما لهذه التجارة

(66) C. O. 879/31 F.O. to C.O. March 23, 1887.

(67) Sue Miers op. cit., p. 574.

من علاقة بتسهيل صيد الرقيق . وألحت ألمانيا على تنفيذ طلب تقييد تجارة السلاح بعد أن اندلعت ثورة بوشيري في شرق إفريقيا الألمانية في عام ١٨٨٨^(٦٨) ، وطال أمد مقاومة الثوار للألمان بسبب استمرار تدفق السلاح عليهم . والغريب أن بريطانيا أيدت مطلب الغاء تجارة الرقيق . لأن الرقيق أصبح غير مرغوب فيه بالنسبة لها بعد فقدان مستعمراتها في أمريكا ، وكان من الأفضل لها أن تحل محل هذه التجارة غير المشروعة تجارة مشروعة عن طريق شحن فائض انتاجها الصناعي الضخم إلى داخل إفريقيا ، ورغم التأييد الكامل للغاء تجارة الرقيق فقد كان لها وجهة نظر مختلفة بالنسبة لتقييد تجارة الأسلحة النارية . وبغض النظر عملاً تجنيه من عوائد ضخمة من هذه التجارة ، فقد كانت الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها جنوب إفريقيا في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر تدعو إلى استمرارها على الأقل من وجهة النظر البريطانية ، وقد عبر لورد نتسفورد Knutsford وزير المستعمرات البريطاني عن هذه الحقيقة في عام ١٨٩٠ بقوله : «أن الوقت لم يكن من قبل غير موات كما هو الآن بالنسبة لبريطانيا لعقد آلية اتفاقية دولية لحظر أو تقييد تجارة الأسلحة النارية في إفريقيا »^(٦٩) .

والظروف التي تحدث عنها نتسفورد عشية انعقاد مؤتمر بروكسل الخاص بالغاء تجارة الرقيق في عام ١٨٩٠ تتلخص في أن ملك البيتابيلي Lobengula كان يطالب بريطانيا بالعون ضد البرتغال ، لأنها كان في حاجة إلى السلاح للدفاع عن النفس ، فإذا لم يزوده البريطانيون به فسيفقدون صداقته ، وسيحصل على السلاح من البوير^(٧٠) ، وكان خاماً Khamá ملك النجواتو Nagwato يخشى هجوم بويريا على أراضيه

(68) National Zeitung, Oct. 24, 1888.

(69) C.O. 879/31. African No. 381, C.O. to F.O. March 1st, 1889.

(70) Sue Miers, op. cit., pp. 575-576.

ولن يستطيع الحصول على السلاح اذا لم تزوده به بريطانيا⁽⁷¹⁾ ، كما أن حماية النجواتو كانت مسئولية بريطانية مباشرة بسبب ظروف الحماية البريطانية على شمال البيتشوانaland . وكان رودس (Rhodes) قد وعد ملك المatabili لامداده بالسلاح مقابل منح الملك لجماعة الامتياز المعروفة بامتياز « رود » Rudd كما أنه على أساس هذا الامتياز منحت جلاله ملكة بريطانيا براءة ملكية لشركة جنوب افريقيا البريطانية في اكتوبر ١٨٨٩ ، وكانت هذه الشركة تتطلع بمهمة ادارة منطقة سبق لبريطانيا أن أعلنت أنها تدخل ضمن دائرة نفوذها⁽⁷²⁾ . وعلى هذا فانها ستخلي بريطانيا من مهمة التورط المباشر في أعباء الادارة اذا دعت الظروف لذلك

وكان مد شمال البيتشوانaland وملكة المatabili بالسلاح يلقي تأييدا كبيرا من جانب المدوب السامي البريطاني روينسون ، ومن نائه في محمية البيتشوانaland المبشر جون موفات ، وكانت تشحن الأسلحة النارية إلى جنوب الزمبيزى وببلاد النجواتو بالتساوي ، بدعوى تمكين الافريقيين في الملوكين من الدفاع عن النفس ، واستخدام الأسلحة في الصيد ، واشترطت بريطانيا لاستمرار امدادات السلاح اليهما أن يظل حاكهما القبليون على علاقات صداقة معها⁽⁷³⁾ وخشت حكومة الرئيس مغبة التورط في شحن السلاح تجاه الشمال ، واصرت على ضرورة أن يقدم حاكم محمية البيتشوانaland البريطاني اقرارا اليها يتضمن اعتراضه بمقدار الأسلحة المشحونة عبر أراضيه وموافقته على تصدير الأسلحة إلى الجهات المخصصة لها ، ووافقت بريطانيا على ذلك⁽⁷⁴⁾ . وطالب نتسفورد

(71) C.O. 879/31 African No. 581, knutsford to Loch Nov. 19, 1889.

(72) C. 5918 knutsford to Robinson Jan. 31, 1289 and Hole, M. Lohengula, London, 1929, pp. 29-30.

(73) Sue Miers, p. 576.

(74) Sue Miers, op. cit., p. 575.

وزير المستعمرات ببقاء شحنات الأسلحة الى البتشوانالند وما يليها شمالاً دون عائق ، على أن يتم ذلك تحت اشراف السلطات البريطانية ، وألا تعوقه أية ارتباطات دولية ٠

لكن بريطانيا لم تستطع تجنب الدخول في ارتباطات دولية ، ففي نوفمبر عام ١٨٨٩ انعقد مؤتمر بروكسل الخاص بالغاء تجارة الرقيق ، واتخذت ألمانيا وبلجيكا زمام المبادرة ، ودعت الدولتان إلى تقييد تجارة السلاح داخل نطاق الرق في أفريقيا ، واقتربتا أن يتم ذلك لادة ٢٥ عاماً ، واقتربت بريطانيا أن تقتصر هذه المدة على خمس سنوات فقط (٧٥) . وتدخلت الدول الأخرى المشتركة في المؤتمر ، وانتهى المؤتمر باتخاذ توصية بتقييد تجارة السلاح داخل نطاق الرق لادة اثنتي عشر عاماً ، وكانت هذه التوصية تمثل صيغة حل وسط بين الاقتراح البلجيكي الألماني والاقتراح الانجليزي (٧٦) ٠

ومن الطريف أن التقييد لم يشمل مستعمرات جنوب أفريقيا ، وظهرت براعة الدبلوماسية البريطانية في هذه الناحية ، إذ تعللت بريطانيا بأن هذه المستعمرات لها حكومات تتعمق بالحكم الذاتي ، وأن أراضيها لا تقع ضمن نطاق الرق ، كما أنها قوانينها الخاصة بتجارة السلاح ، وأن أي محاولة لتقييد تجارة الأسلحة داخلها تعد بمثابة تدخل في شؤونها ، وأنها أي بريطانيا لا ترى من صلاحيتها أن تتدخل لحث

(75) Ibid., p. 576.

(76) كانت من مصلحة بلجيكا أن يطول أمد تقييد السلاح الناري داخل نطاق الرق ، لأنها كانت تواجه معارضة شديدة من جانب العرب في الكنفو ، وكان سلطان زنجبار يمد هم بالسلاح في مقابل تسهيل مهمة الرق ، واشتراته في تجارة العاج في الداخل ، وبالاضافة إلى هذا فإن بلجيكا كانت تريد حظرًا حقيقياً للأسلحة على الأفاريقين داخل أراضي الكنفو لتأمين خطر الثورة من جانبهم ٠

مستعمرات الجنوب على الموافقة على أمر قد يضر باقتصادها (٧٧) ، وعارضت ألمانيا والبرتغال عملية عدم التقييد لتجارة الأسلحة في مستعمرات الجنوب على أساس أن استمرار هذه التجارة فيها قد يسهل تصدير السلاح إلى جنوب شرق وجنوب غرب إفريقيا ، ولم يكترث المؤتمر برأى الدولتين ، وتمت الموافقة على المishiئنة البريطانية (٧٨) ، وقيدت تجارة الأسلحة النارية داخل نطاق يمتد بين خط عرض ٢٠° شمالاً وخط عرض ٢٢° جنوباً .

وبالنسبة لحماية البيشوانaland التي كانت أراضيها متاخمة لمناطق الرق وافقت بريطانيا على عدم السماح بمرور أسلحة دقيقة فيها ، أما بالنسبة للأرض المأهولة وأرض الميتابيلي واللتين تقعان في نطاق الرق ، فقد التزمت فيما بريطانيا بتقييد تجارة السلاح ، ومنع حيازته بالنسبة للأفراد ، غير أنها احتفظت لنفسها بحق الدفاع عن مناطق نفوذها ، وتسلیح من تراه من قوى داخلية ولأسباب تتعلق بالمحافظة على أمنها (٧٩) .

وقد نصت معايدة بروكسيل لعام ١٨٩٠ ، والتي لم تنفذ إلا في عام ١٨٩٢ — على حظر استيراد الأسلحة النارية والبارود والقذائف النارية والخراطيش داخل المناطق الأفريقية الواقعة داخل نطاق الرق ، وشمل الحظر الجزر التي تقع على بعد مائة ميل من الساحل ، وقضت المعايدة التي وقعتها سبع عشرة دولة أوروبية بوجوب حفظ الأسلحة النارية المتقدمة في مخازن حكومية ، أما الأسلحة العاديّة فيمكن حفظها في مخازن

(٧٧) كانت ألمانيا تتهم بريطانيا بأنها تهرب الأسلحة النارية عبر أراضي مستعمراتها ، وتفرقها بالمشروعات الروحية ، وأن مستعمرة الرئيس تشحن الأسلحة إلى جنوب غرب إفريقيا . للإطلاع على تفاصيل هذه الاتهامات — F. O. 84/1759 انظر :

(٧٨) راجع المادة الأولى والثانية من معايدة بروكسيل لعام ١٨٩٠ .

(79) F.O. 541/38 No. 118 C.O. to F.O. Feb. 21, 1890.

خاصة ، على ألا تباع الأسلحة في مناطق تجارة الرقيق ، وأجازت بيع الأسلحة من جانب الادارات المسئولة للرحلة أو الموظفين الذين تتطلب مراكي THEM حيازة السلاح ، بشرط تسجيل هذه الأسلحة ودمغها ، على أن تحفظ الحكومات لنفسها بحق تسيير قواتها الخاصة في المنطقة ، ويلاحظ على هذه المعاهدة ما يلى :

١ - أن الحظر على شحنات السلاح لم يشمل المناطق الساحلية ، وإنما اقتصر على الداخل فقط ، وعلى هذا كان يمكن للادارات المستعمرة استيراد السلاح وتسويقه في الساحل ثم تهريبه تدريجيا إلى الداخل .

٢ - أنها أتاحت للحكومات حرية التعامل في السلاح ، والاحتفاظ به تحت ستار أغراض أمنية وبيعه لما تراه من الموظفين ، ومن الطبيعي أن يجد مسئولو الحكومات من المبررات ما يتيح لهم بيع السلاح بهدف الحصول على الأرباح العالية .

٣ - أن الحظر على تجارة السلاح لم يشمل افريقيا بعامة ، وإنما منطقة حدتها المعاهدة بخط عرض °٢٠ شمala ، °٢٢ جنوبا ، ومن ثم كان من السهل شحن السلاح من المناطق التي تلى هذا النطاق شمala أو جنوبا .

٤ - أن المعاهدة سمحت للدول الداخلية التي لا موانئ لها باستيراد السلاح مع تقديم تعهد باستخدامه في أغراض مشروعة ، وكان من السهل اصدار هذا التعهد ، وعلاوة على هذا فان المعاهدة سمحت باستيراد السلاح في حالة وجود اضطرابات في المنطقة ، وكان من السهل افتئال الأسباب للأداء بوجود القلق فيها .

٥ - أن الترسانة لم تشرك في التوقيع على المعاهدة ، وبالتالي فإنها لم تلتزم بقراراتها أو بنودها . وسهل هذا شحن السلاح منها إلى جنوب وسط افريقيا ، كما أن فرنسا رفضت الموافقة على مبدأ تفتيش

السفن التي يشيك في حملها للسلاح والتجهيز إلى نطاق الرق ، ومن ثم ظلت هذه عقبة كثيرة أمام تنفيذ الحظر ، واستمرت شحنات الأسلحة تصل إلى الأفاريقين في الداخل ، واندلعت ثورة الميتايل والماسونا في عام 1896 وثورة الماجي ماجي في عام 1905 ، واستمرت الثورات الأفريقية فترات طويلة بسبب وفرة السلاح لديهم . كما أن تجارة الرقيق التي من أجلها عقدت المعاهدة استمرت دون قيد في المناطق الداخلية من أفريقيا حتى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن الحالي .

الأثار التي ترتب على تجارة الأسلحة الثانية :

ترتب على تدفق السلاح على جنوب أفريقيا آثار سلبية كبيرة اتضحت في زيادة تحدي الأفاريقين للسلطات المستعمرة واندلاع الثورات ضد الأوروبيين احتجاجاً على السياسات الاستعمارية الجائرة كسياسة العمالة الإجبارية وسياسة المعازل ، والطرد من الأراضي الخصبة ، وقوانين الانتقال والعبور (Pass Laws) من منطقة إلى أخرى وقوانين الاقامة في المناطق الاستيطانية ، وقوانين التفرقة العنصرية الأخرى الكثيرة التي عانى منها الأفاريقيون في جنوب إفريقيا . ولم تقتصر هذه الآثار السلبية على جنوب القارة فقط ، وإنما امتدت إلى جنوب وسط إفريقيا وجنوبها الغربي ، وفي عام 1896 نشب ثورة في جنوب البيتشوانaland التي ضمت إلى مستعمرة الرئيس عرفت باسم ثورة لانجبرج Langberg احتجاجاً على سوء معاملة الأهالي ، واعدام أعداد كبيرة من الماشية بعد تقضي وباء الطاعون بينها ، والتحظر على إمدادات السلاح الناري لهم ، وطالت مدة مقاومة الأفاريقين لقوات حكومة الرئيس الأوروبي إلى أحد عشر شهراً بفضل الأسلحة المكبدة لديهم ^(٨٠) . وفي نفس العام

(80) J.O. Aldridge. The langberg Rebellion (1896-1897).

M. A. Thesis, London University, 1968, unpublished, pp. 21.

اندلعت ثورة الماشونا والميتابيلي في جنوب الزمبيزى بسبب سياسة الأرضى وحاجة الأفريقيين الماسنة إلى أماكن مناسبة لسكنهاهم^(٨١) . وفي جنوب غرب افريقيا الألمانية تمكن الهيورو والناما Herero and Nama بفضل ما لديهم من سلاح نارى أن يرفعوا لواء الثورة ضد الألمان فيما بين عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٧ وأوقعت هذه القبائل خسائر كبيرة مادية وبشرية بالمستعمرىن ، وطال أمد المقاومة رغم ما فرضه الألمان من حظر على إمدادات السلاح عن طريق خليج ويلفس (Walvis) وساعد على طول أمد المقاومة الأفريقية أن السلاح ظل يصل إلى الثوار عن طريق التهريب عبر خليج ساندوتش Sandwich لأرباح السلاح العالية^(٨٢) .

وأدت الأسلحة النارية إلى قلب موازين القوى بين الأفريقيين ، وترجح كافة المحاذير على كميات كبيرة منها على جيرانهم الذين يقلون عنهم تسلاحا بها ، ففي شمال البنتشوانالاند التي أعلنت عليها الحماية البريطانية في عام ١٨٨٢ رجحت كفة قبائلها من النجواتو Magwato على الميتابيلي نتيجة تسليح البريطانيين لهذه القبائل بها ، وتزويدهم لها بأسلحة متقدمة . وبعد أن كانت هذه القبائل تابعة للميتابيلي تمنت من هزيمتها في عام ١٨٦٣ ، كما حولت قبائل الكالانجا ولائها من الميتابيلي إلى النجواتو نتيجة لتفوق القبائل الأخيرة^(٨٣) . واستخدمت الأسلحة النارية في تصفية الخلافات القبلية عن طريق الردع ، وتدخل الأفارقة في هذه الخلافات وشجعوا فريقا ضد الآخر مما أدى إلى احتراق القرى

(٨١) راجع الأوراق البرلمانية تحت رقم 7555 C. للرجوع إلى تفاصيل ثورة الميتابيلي .

(82) Bley, H. South West Africa under German Rule, London 1971, pp. 150-151.

(٨٣) سعد زغلول عبد ربه : تجارة الرقيق وآثارها على استعمار غرب افريقيا – المجلة المصرية للعلوم التاريخية – ١٩٧٤ .

ودمارها ، وقتل الكثير من الافريقيين ^(٨٤) . وتنافس الزعماء الافريقيون للحصول على الأسلحة ودخلوا في اتفاقيات غير متكافئة مع الأوربيين من أجل تزويدهم بالسلاح ، كما منحوهن امتيازات في أراضيهم كما حدث عندما منح المتابيلي لجماعة رود Rudd الامتياز الذي على أساسه تأسست شركة جنوب افريقيا البريطانية التي تولت استعمار منطقة الزمبيزى في

عام ١٨٨٩ ٠

واستخدم الأوربيون الأسلحة النارية ضد الافريقيين في ازاحتهم من أماكنهم كما حدث حين أزاح البوير قبائل الزولو شمالاً ، وأجبروهم على عبور نهر اللمبوبو في النصف الأول من القرن التاسع عشر ^٤ ، كما استخدمو الأسلحة النارية في صيد الرقيق من أجل استخدامه في الزراعة والخدمة المنزلية ورعي ماشيتهم ، وفي ارهاب الافريقيين العزل واجبارهم على تنفيذ أوامرهم ٠ وسقط الكثير من الافريقيين نتيجة أعمال الارهاب التي شنها الأوربيون ضدهم ، ولم ينس الافريقيون سوء المعاملة الأوربية ، ومن ثم حرصوا على حيازتها واستخدامها وتعلم صيانتها واصلاحها ٠ وقدموا خدماتهم في مناجم الذهب والمالس ثمنا للحصول عليها منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر ، ولا غرابة أن تتشعب في أواخر السبعينيات أعمال عنف كبيرة من جانب الافريقيين ضد الأوربيين في جنوب افريقيا ، اذ تتحدث وثائق وزارة المستعمرات عن حروب الاكسهوزا xhosa والسوتو Sotho والبدى Pedi مع السلطات المستعمرة في عام ١٨٧٨ ^(٨٥) . وتشير هذه الوثائق الى طول أمد مقاومة الثوار

(٨٤) للاطلاع على تفاصيل امتياز رود – انظر الفصل الثاني من رسالة الدكتورة غير المنشورة لـ. (محيى الدين محمد مصيلحي) – الاستعمار البريطاني في روسيتسا الجنوبية – ١٩٢٣ ، جامعة عين شمس – كلية الآداب – ١٩٨٢ ٠

(85) Shula Marks and Anthony Atmore op. cit., p. 525.

الافريقيين ضد الجيوش الامبرialisية ، كما تشير الى شكاوى المستعمرين من حيازة الافريقيين لأنواع متقدمة ودقيقة من الأسلحة وصفوها أنها أفضل مما لديهم من الأسلحة .

وشعّت تجارة الأسلحة النارية وازدهارها في أواخر القرن التاسع عشر البرتغاليين على الاستمرار في صيد الرقيق من مستعمراً تيما في موزمبيق وأنجولا^(٨٦) . وتعرضت المستعمرتان لنزيف سكاني كبير ، وكانت الحصون البرتغالية على سواحلهما مراكز لاستقبال الرقيق من الداخل وشحنها إلى خارج القارة الافريقية . ويبدو أن أنجولا قد عانت أكثر من موزمبيق من جراء تجارة الرقيق حتى أنها سميت بالأم السوداء بسبب قربها من البرازيل التي ظلت البرتغال تشحّن إليها الرقيق فترة طويلة .

وأدّت زيادة الأسلحة النارية إلى زيادة صيد الفيلة من جانب القبائل الافريقية ، واشتركت قبائل جنوب افريقيا في جمع العاج والاتجار به ، وحتى منتصف السبعينيات كان معظم السلاح الناري يوجه لعمليات الصيد ، وكانت عائدات تجارة العاج مرتفعة للغاية قدرتها الرحالة النمساوية إميلي هولوب (Emile Hollub) في الثمانينيات من القرن الماضي بنحو ثلاثة آلاف جنيه سنويًا ، وهو دخل زعيم القسوانا من هذه التجارة^(٨٧) ، ويقدر هيل (Hill) أن ما تم صيده من الفيلة في عام ١٨٧٧ في الشوشونج Shoshong عاصمة بلاد النجوواتو باثنى عشر ألف فيل جمع منها ما يربو على ١٥٠ ألف رطل من العاج^(٨٨) .

(٨٦) صبحى محمد نافع : تجارة الرقيق في غرب افريقيا وآثارها الحالية ، رسالة دبلوم معهد الدراسات الافريقية ١٩٧٠ صص ٥٦ - ٥٧ .

(87) Emile Hollub, Seven years in South Africa, London, 1881, p. 386.

(88) H.M. Mill, The Passing of Black kings, London, 1932, pp. 129-131.

ويلاحظ أنه رغم استخدام الأسلحة النارية في الحروب القبلية بين الأفريقيين ، فإن هذا الاستخدام كان محدوداً للغاية لارتفاع أثمان الأسلحة التقليدية عليها . وظل الحال على هذا حتى السبعينيات من القرن التاسع عشر حين أدت زيادتها في أيدي الأفريقيين إلى استخدامها في أعمال العنف ضد بعضهم البعض تدفعهم إلى ذلك المنافسات القبلية والمشاحنات حول المراعي والماشية ، ولا شك أن الأسلحة النارية قد أحدثت ثورة في مجال الفتك ، وأسهمت في تأخر الأفريقيين حضارياً ، فبدلاً من الاستفادة من هذه الأسلحة النارية المتقدمة في حماية وتأمين بلادهم ، استخدم الأفريقيون الأسلحة هذه في تدمير مزارع أعدائهم القبليين وقتل ماشيتهم ، وأدت هذه الأسلحة إلى زيادة تخفيض الكثافة السكانية في المناطق الأفريقية ، وذلك نتيجة استخدام الأوروبيين لها في ابادة الثوار الأفريقيين واقتحام القلاع .

ولم يخل استخدام الأسلحة النارية من آثار إيجابية لأنه ترتب على هذا الاستخدام فتح المناطق الداخلية ، وتشجيع حركة الكشف الجغرافي ، وتم الوصول من الجنوب إلى نهر اللمبوبو ، والزمبيزي واستكشافت بحيرة نياسا⁽⁸⁹⁾ ، ودخل المبشرون الأوروبيون لتعليم المسيحية ونشرها ، كما صحب دخول الأسلحة النارية تشجيع التجارة المشروعة في داخل جنوب القارة ، وكانت قوافل التجارة تعبر من الساحل إلى الداخل في حماية التجار المسلمين بالأسلحة المتقدمة ، وزادت عمليات المراقبة بين الأفريقيين والأوربيين ، ودخلت إلى جنوب القارة المصنوعات الأوربية كالملابس القطنية والخرز ، وتم مبادلة هذه المنتجات غالباً بالعاج – الذي تهافت الأوروبيون عليه⁽⁹⁰⁾ .

(89) Evans, I, *The British in Tropical Africa*, Cambridge 1929,
pp. 20-22.

(90) كان عاج جنوب شرق القارة أفضل أنواع العاج لأنه يتسم بنعومة ملمسه واحتذاد بياضه ، وكان يفضل عاج غرب أفريقيا ، ومن ثم كان التهافت عليه ، والغريب أن هذا العاج كان أرخص سعراً لوفرته وسهولة الحصول عليه نسبياً .

وأحدثت تجارة الأسلحة النارية عدة تغيرات سياسية أهمها ازاحة الأوربيين للقبائل الأفريقية ، كما حدث عندما أزيح الزولو من جنوب افريقيا إلى جنوب الزمبيزى وأرض المانيكا والجازالاند ، وظهرت فى هذه المناطق الجديدة ممالك بانتوية افريقيا محاربة مثل مملكتى الميتابيلى والجازا ، غير أن هاتين الملكتين ما لبثتا أن سقطتا بعد أن نشط التجار الأوربيون والغامرون فى التقدم من الجنوب صوب الشمال تدفعهم قصص وأساطير كنوز الذهب الموجودة فى تلال زimbabwo .

وكانت الأسلحة النارية وسيلة قمع وقهر مارس الأوربيون من خلاله السيطرة على الأفاريقين وأجبروهم على زراعة أراضيهم ورعى ماشيتهم واستقطعوا أراضيهم الخصبة .

كما حطم الأوربيون من خلال حيازتهم للأسلحة المتقدمة الحركات الثورية الأفريقية التى اندلعت ضد تسلطهم واستغلالهم .

ومن الناحية الاقتصادية كانت هذه الأسلحة وسيلة أغلى بها الأوربيون الأفاريقين فى جنوب القارة وجنوب وسطه لجذب طاقاتهم العاملة لاستغلال مناجم الذهب والماس ، كما كانت وسيلة لابتزاز الأموال من الأفاريقين وخداعهم لأن الأسلحة العتيقة العديمة الجدوى بالنسبة للدول الأوربية والفاشية أحياناً كانت تباع للأفاريقين بأسعار مرتفعة مستغلين جهلهم بفنية السلاح وطرق استخدامه . واتضح الاستغلال فى التباين الشديد بين ثمن القطعة الواحدة من السلاح فى المناطق الساحلية والمناطق الداخلية ذلك أنها كانت تباع فى الداخل أحياناً بنحو عشرة أضعاف ثمنها فى منطقة الساحل ، وهذا الارتفاع يصعب تبريره بتكلفة النقل الى الداخل ، وعلاوة على هذا فإن السعر فى المناطق الداخلية نفسها كان يختلف اختلافاً شديداً فى حالة السلام والاضطرابات ، ففى أثناء الاضطرابات كانت أسعار السلاح ترتفع ارتفاعاً جنونياً .

ومن الناحية الاجتماعية استخدم السلاح ضد الافريقيين الذين تشردوا وانتقلوا الى مناطق نائية غير صالحة للسكنى ، كما حصدت ارواح الكثيرين منهم أمام الأسلحة الأوروبية المتقدمة ، وسقط منهم الآلاف في القتال مع الأوروبيين كما حدث في ثورة الماشونا والمبابيلى ، وارتد السلاح الى قلوب مروجيه بعد أن استخدمه الافريقيون ضدهم في الحروب الكثيرة التي اندلعت ضد الأوروبيين في جنوب القارة في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر .

وأدت حروب الإبادة والقهقر ضد الافريقيين الى توثر العلاقات الاجتماعية بينهم وبين الأوروبيين ، وأسفرت هذه الكراهية عن السياسات العنصرية الكثيرة مثل سياسة المعازل الافريقية والفصل الاقليمي — وهى السياسات التي أصبحت السمة المميزة للسياسة الأوروبية تجاه الافريقيين منذ عهد الاستعمار حتى الآن في جنوب افريقيا ، كما أدت حيازة الافريقيين للأسلحة الى عمليات دمار نسبية بسبب استخدام السلاح ضد المنافسين القبليين ، وترتب على هذا أن ساد جو من التشاحن والتنافس الشديد بين القبائل الافريقية .

وخلاصة القول أن هذه الدرامة انتهت الى نتيجتين هامتين :
النتيجة الأولى :

أن تجارة السلاح في جنوب القارة الافريقية وجنوب وسطها استمرت دون قيد خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وزاد حجمها الى درجة هددت أمن واستقرار القبائل في الداخل ، وأرقت في الوقت نفسه المستعمرين الذين واجهوا قوة افريقية مسلحة حرکها الاحساس بالظلم الى شهر السلاح في وجههم .

النتيجة الثانية :

أن جهود التقييد لتجارة السلاح داخل جنوب افريقيا أو ما يليها شمالا قد منيت بفشل كبير بسبب ارباح التجارة العالمية وتهافت الافريقيين

على الحصول على السلاح ، والتناقض الاستعماري بين الدول ، واختلافه المصالح ، وعدم الالتزام الجماعي بقرارات التقييد داخل مستعمرات الجنوب ، واستحلاله الاتفاق دوليا على الحظر والتقييد . ونجم عن تدفق التجارة عصف بالقيم والأخلاقيات ، ولم تفلح الجماعات الإنسانية في الضغط وأحداث التقييد ، ودفع افريقيو جنوب القارة وجنوب وسطها ثمن هذه السياسية المادية والأخلاقية التي تتاجر بالأرواح ، ولم يستطع الأوربيون من بائعي السلاح الافلات من سوء مغبة تجارتهم ، وسقط منهم الكثير في الثورات الافريقية . وظلت مستعمرات الجنوب تحاول الالتزام بالتقييد الداخلي على سكانها الافريقيين .

ومع هذا ظلت هذه المستعمرات خلال العقود الأولى من القرن الحالي تعانى من استمرار تهريب السلاح النارى الى الافريقيين فى أراضيها الداخلية .

(مكتبة البحث)

أولاً - وثائق غير منشورة :

(أ) وتشمل وثائق وزارة المستعمرات البريطانية التالية :

C.O. 107.

C.O. 417-91.

C.O. 879/14, 15, 17 and 31.

(ب) وثائق وزارة الخارجية البريطانية التالية :

F.O. 84/1759 and 1911.

F.O. 541/38.

F.O. 5732/73.

ثانياً - وثائق منشورة :

وتشمل أوراق برلمانية بريطانية وهي :

1. C. 5918 (1889) Further Correspondence Respecting The Affairs of Bechuanaland and the Adjacent Territories.
2. C. 8547 (1897) Report by sir R.F.R. Martin on Native Administration of the British South Africa Company.

كما تشمل معاهدات منشورة في :

Hertslet, E. The Map of Africa By Treaty, London 1909,

(3, Volumes).

ثالثاً - رسائل جامعية متخصصة (غير منشورة) باللغة الانجليزية :

1. Aldridge, J.A. : The Langberg Revolution (1896-1897) : M.A. London University Thesis, 1961.
2. Beach, D.N. The Rising in South Western Mashonaland (1896-1897), P.H.D. London, University Thesis, 1971.

رسائل جامعية غير منشورة باللغة العربية :

١ - صبحى محمد نافع : تجارة الرقيق فى غرب افريقيا وآثارها
الحالية ، رسالة دبلوم معهد الدراسات الافريقية ١٩٧٠

٢ - محى الدين محمد مصيلحي - الاستعمار البريطاني فى
روبيسيا الجنوبية - رسالة دكتوراة غير منشورة - جامعة
عين شمس - كلية الآداب ١٩٨٢

رابعاً - دوريات علمية تصدر باللغة الإنجليزية :

1. Anthony Atmore and others : Firearms in South Central Africa Journal of Africa History, Vol. 12, No. 4, 1971.
2. Anthony Atmore and peter Sanders : Sotho Arms and Ammunition, Journal of African History, Vol. 12 No. 4, 1971.
3. Beachey R.W. The Arms Trade in East Africa in the late 19th century, Journal of African History, Vol. 3, No. 3, 1962.
4. Guy, J. J. A Note on Firearms in the Zulu Kingdom, Journal of African History, Vol. 12 No. 4, 1971.
5. Marks, Shula and Anthony Atmore, Firearms in Southern Africa Journal of African History, Vol. 12, No. 4, 1971.
6. Miers, Sue, Note on the Arms Trade and Government Policy in southern Africa between 1870 and 1980, Journal of African History, Vol. 12, No. 4, 1971.
7. Smith, K.W. The Fall of Bapedi of the North Eastern Transvaal, Journal of African History, Vol. x. No. 2, 1969.

(ب) دوريات تصدر باللغة العربية :

سعد زغلول عبد ربه : تجارة الرقيق وآثارها على استعمار
غرب افريقيا ، المجلة المصرية للعلوم التاريخية ١٩٧٣

(ج) مراجع أجنبية :

1. Alpert, paul, Economic History of Europe in the 20th century, New York, 1951.
2. Barlet, Vernon, Struggle for Africa, London, 1935.
3. Bennet, N. O. Leadership in East Africa, Boston, 1968
4. Bley, H. South West Africa Under German Rule, London, 1971.
5. Brookes, E. H., The History of Native Policy in South Africa, Pretoria, 1927.
6. Cary Robert, Chartered Royal, Salisbury, 1970.
7. Chanler, W. A. Through Jungle and Desert, London, 1876.
8. Evans, I. The British in Tropical Africa, Cambridge, 1929.
9. Galbraith J. S. Crown and Charter, London, 1974.
10. Glass S. The Matabele War, London, 1968.
11. Hamilton, Agra, The Native Policy of the Voortrekers, Capetown, 1928.
12. Hill, M. M. The Passing of Black kings, London, 1923.
13. Hole, M. Lobengula, London, 1929.
14. Hollub, Emile, Seven years in South Africa, London, 1938.
15. Kewiet, De The Imperial Factor in South Africa, London, 1937.
16. Palgrave W. E. A Mission to Damaraland and Nmaqualand, Capetown, 1877.

17. Range, T.O. Revolt in Southern Rhodesia, London, 1967.
18. Robinson, R. and Others, Africa and the Victorians, London, 1961.
19. Smith, Moore (ed.) The Autobiography of General Sir Harry Smith, London, 1903.
20. Wallis, J. P. R. The Matabele Journals of Robert Moffat, — London, 1945.